فتحـه الاداء العسكري العربي الجيد فيها من نتائج سياسية سرعان ما بلورت خيار التسوية في المنطقة ولدى القوى الدولية الفاعلة؛ وأخيراً ميل أطراف أساسية في الثورة الفلسطينية الى قبول مبدأ المرحلية في العمل الوطني وبلورتها للبرنامج المرحلي، مع ما أنتجه، وفتحه، ذلك من نتائج، كان أهمها الاعتراف العربي بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والاعتراف الدولي المتزايد بها، المتوّج بعضويتها مراقباً في هيئة الامم المتحدة.

أمّا اللحظة الثالثة، فهي التي أخذ الخيار السياسي يتحوّل فيها الى خيار رئيس، وأحياناً الى الخيار الرئيس، في عمل م.ت.ف. وذلك منذ العام ١٩٨٢. أمّا أسباب ذلك، فتكمن في ضرب المقاومة في لبنان واجلائها من بيروت ومناطق أخرى؛ وتجريد جسمها العسكري المتبقي من السلاح (وفي هذا المسعى اندرجت الحروب ضد المخيمات)؛ ووقف الدول العربية لخيار المواجهة العسكرية، وانعطافها الى الاخـذ بـ «برنامج سلام»؛ والانضواء الطوعي، أو الاضطراري، الفلسطيني الى محصلة ذلك الوضع؛ وقيام الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة كصيغة متقدمة للمقاومة المدنية؛ وانتقال مركز الثقل، في العملية النضالية، الى الداخل؛ ثمّ نشوء ظرفية الوفاق العالمي بين العظميين ورجحان خيار التسوية؛ فضلاً عن التأييد العالمي الكاسح لحق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني، ولعقد المؤتمر الدولي كطريق نحو التوصل الى تسوية للنزاع في المنطقة.

تلك كانت لحـظات الجـدل الثـلاث بين العسكـري والسيـاسي[١٧] في خيارات العمل الوطني الفلسطيني المشدود الى هدف التحرير وبناء الدولة. لحظات حكمها قانون التوتر، الذي كان، بدوره، محكـومـاً بجملة ما يطرأ من متغيّرات على شروط العملية الوطنية تلك. واذا كانت ثمة من خلاصة نستنتجها من قراءة مسار ذلك الجدل، ووجهته في التجربة الفلسطينية وفي الخطاب السياسي الذي يؤسسـها، فهي انه قطع الشوط التاريخي، الذي لم يكن عليه الاّ ان يقطعه، من الحرب التحريرية، التي كانت أطوارها مستعرة في غير منطقة من العالم الثالث، في حقبة الستينات، الى معركة التسوية التي قضي على ثورات العالم ان تلجها مع الغورباتشيوفية. وكما انه مسار امتد من النزاع العالمي الى الوفاق العالمي، فقد امتد، في صورته الداخلية، الفلسطينية من الارادوية الرومانسية الى الواقعة الثورية.

ان الثنائيات الثلاثة التي استعرضناها سابقاً كانت القاعدة التي، انطلاقاً منها، تمّ التفكير في مسألة الدولة، والادوات المفهومية التي بها جرى ذلك التفكير. واذا أردنا ان نرسم هنا خلاصة تركيبية للعرض السابق لكيفية اشتغال تلك الثنائيات في الخطاب الفلسطيني المنتج لاطروحة الدولة، لقلنا ان الثنـائي المفهـومي «قـومي ـ وطني» يفيـد التفكـير في هوية الدولة وطبيعة انتسابها؛ وان الثنائي «استـراتيجي ـ مرحـلي» يفيـد التفكير في حدودها الجغرافية والسيادية؛ أمّا الثنائي «عسكري ـ سياسي»، فيفيد التفكير في الكيفية التي يصار بها الى بناء هذه الدولة. كما يمكن الاستخلاص، أيضاً، ان هذه الثنائية المفهومية كانت تغطي وتخفي، في التجربة الفلسطينية، ثنائية سياسية أخرى هي ثنائية «القيادة ـ المعارضة»، بحيث يصبح كل طرف من الثنائيات المفهومية الثلاثة مرادفاً لطرف في هذه الثنائية السياسية.

على ماذا تدل هذه الثنائيات في الوعي السياسي الفلسطيني، وفي تناوله اشكالية الدولة؟ انها تدل على انشداد الساحة الفلسطينية، وخطابها السياسي، الى سلطات ثلاث: سلطة العامل العربي، سلطة النص الثوري، سلطة العامل الفلسطيني.